

أبعاد طلب مصر مساعدة اقتصادية عاجلة من أمريكا بعد فشل جولة السيسي الخليجية!



الأحد 29 مارس 2026 04:00 م

تحركت مصر لطلب دعم اقتصادي عاجل من الولايات المتحدة تحت ضغط أزمات إقليمية انعكست على مصادر النقد الأجنبي بينما ربطت مؤشرات التمويل الدولي أي انفراجة قريبة بمسار صندوق النقد الدولي الذي يحدد مواعيد المراجعات وشروط الصرف وهو ما ينقل الأزمة من مستوى الاتصالات السياسية إلى مستوى التعهدات التقشفية التي تتحملها الأسر في النهاية

تحرك دبلوماسي بحثاً عن سيولة

أوضح بيان وزارة الخارجية أن اتصالاً هاتفياً جرى يوم 26 مارس بين وزير الخارجية بدر عبد العاطي ونظيره الأمريكي ماركو روبيو وتناول سبل دعم وتعزيز الشراكة بين البلدين في ظل تصعيد عسكري إقليمي وتوسع رقعة الصراع وهو ما قدم الإطار السياسي الذي استندت إليه القاهرة في طرح طلب دعم اقتصادي عاجل لتخفيف ضغوط السيولة

ولفت نص الوزارة إلى أن الاتصال ناقش ملفات إقليمية متعددة من بينها لبنان والسودان والملف الفلسطيني والأمن المائي المصري وهو ما يوضح أن القاهرة وضعت طلب الدعم ضمن حزمة مصالح أوسع ولم تقدمه كمكلف اقتصادي منفصل ومع ذلك بقيت نقطة السيولة هي المحرك العملي لأن السوق يتعامل مع التدفقات لا مع عناوين الشراكة

وفي ظل الحديث عن تداعيات الأزمات الإقليمية قالت الخبيرة المصرفية سهر الدماطي إن التطورات الإقليمية وارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد ينعكس بشكل مباشر على التضخم وسعر الصرف وهو توصيف يفسر سبب استعجال الحكومة لمسار دعم خارجي لكنه يضع أيضاً عبء المعالجة على جيب المواطن عبر الأسعار

صندوق النقد يضع المواعيد والشرط

يبين تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بمصر أن المؤسسة وضعت جدولاً واضحاً للمراجعة السابعة بتاريخ 15 يونيو 2026 ثم المراجعة الثامنة بتاريخ 15 نوفمبر 2026 وربطت كل مراجعة بأهداف كمية محددة وهو ما يعني أن صرف أي شرائح لاحقة سيظل مرتبطاً بمدى تنفيذ الحكومة لما تم التمهيد به داخل البرنامج

وأكد صندوق النقد في بيانه الصادر 25 فبراير 2026 أن المجلس التنفيذي استكمل المراجعتين الخامسة والسادسة بما أتاح سحب نحو 2.3 مليار دولار مع الإشارة إلى أن التقدم في الإصلاحات الهيكلية غير متوازن وأن تقليص دور الدولة وتسريع الطرقات يظل شرطاً حاسماً وهو خطاب يوضح أن الصرف ليس تلقائياً

وأشار تقرير الصندوق إلى أن مخاطر التوترات الإقليمية انعكست بالفعل في عجز كبير ومستمر في إيرادات قناة السويس وأن هذا الأثر يتركز في نقص واضح بهذه الإيرادات وهو توثيق مباشر للسبب الذي تستخدمه الحكومة لتبرير طلب دعم عاجل لكنه يوضح أيضاً أن الصندوق يرى المشكلة ممتدة وليست عارضة

وفي موازاة ذلك قال الخبير الاقتصادي هاني توفيق إن تأجيل صندوق النقد لمراجعاته يعكس غضباً بسبب عدم تنفيذ جزء كبير من الإصلاحات المتفق عليها وهو رأي يربط بين مسار الصرف وبين التزام الحكومة بما وقعت عليه ويشير إلى أن الحكومة ستواجه ضغوطاً إضافية إذا تأخر التنفيذ لأن الصندوق يملك مفتاح الجدول والشرائح

التكشف والديون وخلفية الجولة الخليجية

يرى مسار الشرط المالي أن ربط التمويل بما يسمى إصلاحات يفتح الباب أمام إجراءات جديدة تمس الدعم والأسعار والإنفاق لأن الصندوق نفسه تحدث عن تقليص الدعم وخفض الاستثمار العام ضمن مسار ضبط المالية وهو ما يعني أن أي سحب لاحق سيكون مصحوبا بإجراءات تزيد تكلفة المعيشة حتى لو عرضت الحكومة ذلك في صورة تصحيح اقتصادي

وأوضح تقرير معهد التمويل الدولي كما نقلت عنه تقارير اقتصادية أن ديون الحكومة المصرية شاملة المحلي والخارجي ارتفعت إلى 316.5 مليار دولار بنهاية الربع الأخير من 2025 وهو رقم يضع مسألة خدمة الدين في قلب الأزمة ويشرح لماذا تتحرك الحكومة بحثا عن تمويل جديد حتى لو كان مشروطا

وأشار الخبير الاقتصادي هاني جنية إلى أن معالجة أزمة الديون تحتاج إلى تخفيف عبء الفوائد عبر سيناريوهات مثل استبدال جزء من المديونية بأصول بما يفتح مساحة للإنفاق الاجتماعي وهو طرح يأتي في لحظة تتوسع فيها التزامات السداد وتبحث الحكومة عن مخرج تمويلي سريع بينما يظل المواطن هو المتلقي الأول لنتائج أي إعادة ترتيب

وفي ظل الحديث عن بدائل الخليج وثقل الديون لم تُظهر بيانات رسمية عن جولة السيسي الخليجية في 19 إلى 21 مارس إعلانا عن حزمة دعم مالي جديدة بقدر ما ركزت البيانات على رسائل سياسية وأمنية مرتبطة بالتوترات الإقليمية وهو ما يجعل الحكومة تعود عمليا إلى مسار واشنطن وصندوق النقد بدل الاعتماد على تعهدات غير معلنة

وأكدت بيانات وزارة التخطيط أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل نحو 5.3 بالمئة في الربع الأول من العام المالي 2025 2026 وهو رقم تستخدمه الحكومة لتأكيد وجود تحسن لكن تقرير صندوق النقد نفسه يوضح أن التحسن يظل مقيدا بضعف الإصلاحات العميقة وباحتياجات تمويل مرتفعة وهو تناقض يترك المواطن أمام نمو على الورق وضغط في الأسعار

وأظهرت جداول صندوق النقد الخاصة بميزان المدفوعات أن إيرادات السياحة تبقى مرتفعة نسبيا عبر الأفق المتوسط وأن رسوم قناة السويس مرشحة للتعافي تدريجيا مع تراجع الصدمات إذا حدثت تهدئة إقليمية وهو ما يفسر رهان الحكومة على التعافي لاحقا لكنه لا يغير حقيقة أن جدول الصرف القادم في يونيو ثم نوفمبر يمر عبر شرط التنفيذ لا عبر الوعود